# الخدمة الاجتماعيـــة والآمن الإنساني [+]
# SOCIAL SERVICE IN HUMAN SECURITY

**عيـــاد حسين محمد علي [*]**

**المستخلص:**

**يبين البحث دور الخدمة الاجتماعية في بلورة مفهوم الأمن الإنساني أو البشري وقد انصب الاهتمام في حول الأمن الإنساني نظراُ لأهمية مضمونه التنموي محاولين تبني إطاراً مرجعياً يجمع بين مفهومي الخدمة الاجتماعية والأمن الإنساني مركزين على قضية مفادها أن الخدمة الاجتماعية بجانبيها العلاجي والوقائي هي آليات وبرامج متعددة المداخل تهدف إلى حل المشكلات على الصعيد الفردي والجماعي من اجل توفير حالة من الأمن الصحي أو الاقتصادي أو النفسي أو الأسري نتيجة تعقيد حالة أللأمن للمجتمع إنساني.**

**Abstract:**

**This research deals with the role of Social Service in Clarifying the Concept of "human security" which has become as a main focus in the research due to the importance of it's developmental context.**

**The researcher tries to adopt a reference fram work which combines between the tow concepts of social service and human security. The research also concentrates on the curable and preventive aspects of social service in order to design programs to solve individual and group problems, This in turn would help in providing health, economic, psychological and family security as the security in human society becomes more complicated.**

**المقدمة:**

إذا كان مفهوم الخدمة الاجتماعية واضحاً من حيث اهتماماته بالفرد والجماعة والمجتمع، ومن حيث كونه الوجـــه التطبيقي لعلم الاجتماع فأن مفهوم الآمن الانساني او البشري Human Security مازال حديثاً وغامـــضاً بعـــض الشيء ولذلك لن نسهب في عرض معاني مفهوم الخدمة الاجتماعية بل سنركز اهتمامنا على مفهوم الآمـــن الانـــساني نظراً لأهمية مضمونه التنموي، ودور الخدمة الاجتماعية كآلية تطبيقية في تحقيقه سواء على صعيد الفرد أو الجماعة.

لقد أصبحت معظم المقاربات النظرية لمفهوم الخدمة الاجتماعية مكررة فلم يكن هناك ربط نظري وتطبيقي واضح بين ذاك المفهوم وبين مفاهيم تم تداولها في الأدبيات الاجتماعية والتنموية منذ عام ١٩٩٠ على وجه الخصوص مثـــل: الفقر البشري Human Poverty والنوع الاجتماعي Gender والأمن الانساني والتمكـــين Empowrment وغيرها.

---

[+] تاريخ استلام البحث ٢٠٠٩/١٠/١٤ ، تاريخ قبول النشر ٢٠١٠/٤/١ .

[*] مدرس /مركز تطوير الملاكات

وهذه الدراسة الموجزة تحاول أن تبني إطاراً مرجعياً Frame of Reference يجمع بين مفهومي الخدمة الاجتماعية، والأمن الانساني من خلال رؤية سوسيولوجية تركز على قضية مفادها إن الخدمة الاجتماعية بجانبيها العلاجي والوقائي إنما هي من الآليات والبرامج والخطط المستندة إلى رؤية أو ومرجعية متعددة المداخل Interdisciplinary Approach.

تستهدف حل مشكلات سواء على صعيد الفرد أو الجماعة أو المجتمع، وإنها بالتالي تضع مفهوم الأمن الانساني في صلب اهتماماتها.

نأمل أن تكون هذه الدراسة في التعريف بعلاقة الخدمة الاجتماعية بمفهوم الأمن الإنساني.

**أولاً:- المفاهيم حدودها ومضامينها**

من المؤسف إننا كعرب لا نبدع ولا نصنع المفاهيم بل نحن مستهلكون لها، نروج لما يقوله الآخرون دون نقد واضح معمق. فالخدمة الاجتماعية مفهوم نقلناه وتداولناه، دون أن نكلف أنفسنا، وعلى نحو من القدرة على تحمل المسؤولية العلمية والوطنية، بمهمة نقده، أو تحديد معانيه، أو توسيع أفاقه. الخدمة الاجتماعية، وقائية وعلاجية، تعني القيام بجهد منظم لمنع سلوك منحرف، أو علاج حالات باثولوجية معينة، او إعادة تنظيم للمجتمع، والسؤال المهم هنا هو: من هم الذين تتوجه لهم الخدمة الاجتماعية ؟

أنهم بالتأكيد، أفراد وجماعات ويظهر تاريخ الخدمة الاجتماعية، أنها كانت نتاج الأزمات التي ألمت بالمجتمع الأوربي، من فقر وجريمة، كما كان علم الاجتماع ذاته، خلدوني، وكومتي نتاج أزمات. الأول نتاج التفكك البنيوي /السياسي الذي تمثل في دول الطوائف في المغرب العربي والثاني نتاج الثورة الفرنسية، في حين كانت الخدمة الاجتماعية إحدى افرازات الثورة الصناعية وإن كان لها جذور تقليدية دينية وعرفية وأخلاقية. في العراق ودول الخليج العربي، بل وفي معظم البلدان العربية كانت الخدمات الاجتماعية من مهام الدول الحديثة التي نشأت بعد الأستقلال من نفوذ الأجنبي الأوربي. وقد نشأت طبقاً لمفاهيمها مؤسسات لرعاية أصناف معينة من المواطنين كالمعوقين والأيتام والمسنين، إلى جانب ما كانت تقدمه المؤسسة الدينية من مساعدات عينية على وجه الخصوص. ويمكن القول أن تلك المؤسسات كانت عبارة عن جهود فاقدة للفعالية، فهي علاجية ضيقة في حدودها البشرية والجغرافية ونتائجها الوظيفية.

المجتمع العربي اليوم يشهد ظواهر خطيرة. بطالة بين الشباب تصل إلى حوالي ٥٠% في بعض البلدان مثل العراق(*). كما تتعاظم أعداد(*) الأيتام والأرامل والأسر المفككة بسبب الحروب والنزعات، كما تزداد أعداد المهمشين والمحبطين والمعوقين، وأطفال الشوارع، ومدمني المخدرات، فضلا عن موجات الهجرة، والافتقار إلى الخدمات المهمة كالمياه المأمونة، والخدمات الصحية والتعليمية والسكنية وغيرها، وهذا يعني أن أمن قطاعات قد تكون كبيرة من الناس قد أصبح مهددا أو مخترقا فكيف تستطيع الخدمة الاجتماعية أن تكون آلية وقائية، آلية علاج للظواهر المشار إليها.

الأمن الانساني Human Security مفهوم مركب تتداخل فيه، وتتفاضل مجالات عديدة. لكنها جميعها يمكن أن توصف في إطار خدمة الفرد بوصفه محتاجاً، وفي إطار الجماعة بوصفها مفككة، أو منحرفة، أو ضحية، الفوضى.

ظهر مفهوم الأمن الانساني بعد انهيار جدار برلين، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وتراجع التفكير الاستراتيجي بأمن الدول، انتقالاً إلى أمن الناس. ففي مطلع العقد الأخير من القرن الماضي لم تعد هناك (حرب باردة) بين دول المركز

---

* اظهر أخر مسح مهم للجهاز المركزي للإحصاء أن معدل مساهمة الأفراد من الأعمار الشابة للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة بلغ ٤٢% كانت حصة الإناث فيها ١٨,٥% فقط.

* قدر عدد الأيتام في مدارس بغداد وحدها بمئات الآلاف.

وبالتالي لم يعد ثمة حاجة للإنفاق العسكري الذي كان يلتهم ميزانيات الدول، أن تلك اللحظة التاريخية مهـدت للتفكيـر بأمن المواطن. وأدت إلى عقد مؤتمر في كوستاريكا (كانون الثاني ١٩٩٥)، أكد المشاركون أن هناك حاجة إلى مفهوم جديد حول السلام العالمي مع تكييف إجراءات الدفاع بحسب أوضاع المنطقة. وبحسب أهداف الـسياسات الخارجيـة، بحيث يتسع المفهوم الجديد ليشمل الأمن العام لكل أفراد المجتمع من مخاطر العنف الاجتماعي والكـساد الاقتـصادي والانحطاط البيئي، وهذا يتطلب اهتماما بالتعرف على أسباب انعدام أمن الفرد [1] P:4-5. وكان البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قد أشار في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ إلى أن مكونات الآمن الانساني أو البشري لا تنفصم فالمجاعـة والتلوث والعنف العرقي وعواقبها يمكن أن تنتشر بسرعة حول العالم. وقد اقترحت الأمم المتحدة أنشاء مجلس للآمـن الاقتصادي يمكن أن يكون محفل صنع للقرارات على أعلى مستوى من أهل الأمن الانساني العالمي كما أنشأت مفوضية للآمن الانساني، واقتراح أنشاء صندوق عالمي لتمويل برامج الأمن الإنساني [2]ص:٩٨.

يعرف الأمن الانساني بحسب مفوضية الأمـن الانـساني commission on Human Security بكونـه حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الطارئة الحرجة والعامة وبناء قواهم وطموحـاتهم كمـا يعني أيضاً خلق النظم (السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تتيح للناس بنـاء بقـاءهم وكرامتهم ومعيشتهم) [3]ص:١٦-١٧

فالأمن الإنساني أذن هو حالة تتضمن تحقيق الأمان من تهديدات الجوع والمرض والقمع والحماية مـن الانهيـار والتمزق المفاجيء والسريع من أنماط الحياة اليومية في البيت أو أماكن العمل أو في المجتمعات المحلية [4] ص:١١-١٢

حدد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ سبع فئات رئيسية للأمن الإنساني هي:

- انعدام الآمن الاقتصادي (الفقر والحاجة الماسة وغيرها)
- انعدام الآمن الغذائي (كالجوع)
- انعدام الآمن الصحي (المرض)
- انعدام الأمن البيئي (التلوث – الألغام...)
- انعدام الآمن الثقافي (عدم احترام الخصوصيات الثقافية الفرعية)
- انعدام الأمن المجتمعي (المؤسسي)
- انعدام الأمن السياسي (الاعتقالات غير القانونية– الافتقار إلى الحكم الصالح أو الرشيد... .) [5] ص:٦

وقد أضيفت إلى تلك المجالات السبعة مجال آخر هو الأمن الجندري Gender المتعلق بأدوار الرجال والنـساء وتفسير الفروقات بينهما من منطلق ثقافي وليس من منطلق بايو– فسيولوجي

أن هذه المجالات يمكن أن تلخص من الوجهه السوسيولوجية بحقيقة أن الأمن يعني غياب الخطر المادي، والحماية من القلق النفسي، والتحرر من الخوف [6] ص:١٨٣

أما الخدمة الاجتماعية، فأن تاريخها الموثق، يشير إلى أنها بدأت بدراسات أصناف من الناس فاقدين للأمن، مثـل الفقراء والسجناء والمرضى والمسنين، أن دراسات فردريك لبلاي مثلاً هي نموذج لذلك الجهد الموثق. تعرف الخدمـة الاجتماعية بكونها مجموعة الأنشطة التي يقوم بها أخصائيون اجتماعيون أو مهنيون آخرون وذلك لمساعدة الناس لكي يكونوا قادرين على الاعتماد على أنفسهم أو وقايتهم من الاتكالية على الآخرين وكذلك مساعدتهم على تدعيم الـروابط الأسرية وتحسين أدائهم الاجتماعي [6]ص:٢٠٠. وتعني هذه التفاصـيل أن الخدمـة الاجتماعيـة، بتنـوع إجراءاتهـا وممارساتها، وتعدد آلياتها هي في الواقع جهد منظم لحماية أمن الإنسان وخصوصاً حـين يبـدو منكـشفاً إزاء الفقـر والمرض والتفكك الأسري، والتلوث البيئي، والافتقار إلى التعليم وحرية أبداء الرأي، وغيرها. الخدمة الاجتماعية ليست

مجرد (معونة) مؤسسية أو غير مؤسسية، بل هي جهد أنساني– تنموي. ولذلك فأن الباحث يلاحظ أن هناك علاقة بين إجراءاتها وأهدافها وبين مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

لقد تعاضم الإدراك الدولي، من خلال مؤسساته الفاعله مثل مؤسسات برايتون وودز في مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بحقيقة أن الأمن الإنساني أصبح أكثر عرضه للتهديد مع التزام دول الجنوب خصوصاً بسياسات إعادة الهيكلية الكلية للاقتصاد، بما في ذلك الخصخصة، ورفع الدعم عن الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها إلى جانب أن اقتصاد السوق القائم على فلسفة الربح وحرية رأس مال سوف يؤدي، وخصوصاً في المرحلة الأولى من إعادة الهيكلية إلى ازدياد أعداد الفقراء والمهمشين أن عمليات التصحيح الهيكلي كما تسمي هي في الواقع الموجه الاقتصادي للعولمة، وبالرغم من أن العولمة أتاحت فرصاً غير مسبوقة خلال التاريخ البشري في الاتصالات والمعلومات والهندسة الوراثية ... الخ إلا أنها كانت عن مستوى الهيمنه والتوظيف لصالح الدول الفنية التي تمثل حوالي ١٤% فقط من سكان العالم لكونها تستحوذ عن ثلاثة أرباع الناتج العالمي. أن كل دولار ينتج عن ثلاثة أرباعه إلى الدول الغنية مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة على مستوى العالم، كما زادت معدلات الفقر، ودخلت فئات جديدة إلى دوائره وخاصة من الشباب والمتعلمين تعليماً جامعياً. لقد قدرت منظمة العمل الدولية المتعطلين على مستوى العالم بحوالي مليار مواطن وهو ما يساوي ثلث قوة العمل العالمية [7]ص:٦هذا إلى جانب أن العولمة، وهي نمط من الرأسمالية المتوحشه، أفضت أو شجعت عن استخدام الحروب والاحتلالات، كآلية لفتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية والشركات العابرة للحدود على نحو تناسب مع تراجع أدوار الدول، بوصفها القوة التي أدارت الاقتصاد في العقود الماضية.

**ثانياً: الخدمة الاجتماعية والأمن الإنساني:**

**تداخل المجالات والأهداف.**

غالباً ما ينظر إلى الخدمة الاجتماعية بوصفها جهد منظم، يستند إلى مرجعيات علمية سوسيولوجية، وسايكولوجية، وتربوية وطبية وغيرها، ويستهدف حل مشكلات الأفراد والجماعات، أو إيجاد آليات تمنع ظهور تلك المشكلات، أن ذلك الجهد المنظم قد يكون رسمياً مؤسساً كان تقيم الدولة مؤسسات للأيتام أو المسنين، أو للأرامل، أو تؤسس آليات للعون والحماية من خلال صناديق القروض، أو توفر تسهيلات ائتمانية، وفرصاً تسويقية، أو يكون غير رسمي، رغم أنه مؤسس، مثل قيام منظمات المجتمع المدني بمساعدة فئات معينة من المعوقين والنساء الأرامل، أو قيامها بتأسيس مراكز للبحوث، أو منظمات لحماية المرآة والطفل.

أن للخدمة الاجتماعية جهدها الوقائي، إلى جانب جهدها العلاجي، وكلاهما يستهدف حفظ أمن الإنسان والجماعة، أو استعادته، والعمل على استمراره. من خلال المؤسسات القائمة أولا: كالأسرة (الخدمة الاجتماعية الأسرية) والمدرسة (الخدمة المدرسية) والمرضى والمسنين(الخدمة الاجتماعية الصحية) والأيتام (خدمة الفرد) وغيرها. أن أعراضا أو ظواهر اجتماعية مثل الترمل واليتم والأمية والمرض، وإدمان المخدرات، والطلاق، والأسر أو الغياب الطويل، وصراعات المجتمع المحلي الناجمة عن الانقسامات الطائفية وما تؤدي إليه من قتل على الهوية أو تهجير قسري. إلى جانب ضغوط ومخاطر التلوث البيئي، وما أدى إليه الاحتلال من بطالة ودمار للمؤسسات الاقتصادية ونهب للموارد، أفضت إلى التهميش والفقر. وإلى عمليات اغتيال منظمة، أو عمليات تآمر طائفية أو عشائرية.

أن كل تلك الظواهر تدخل في إطار اهتمامات الخدمة الاجتماعية، كما أنها في الوقت نفسه مؤشرات عن انهيار الأمن الإنساني للفرد وللجماعة. ولعل المتابع يلاحظ، إن بعض عناصر حالات اللاأمن الإنساني، تتصل على نحو مباشر بالأهداف الإنمائية للألفية التي ركزت على الفقر والجوع وتعميم التعليم الابتدائي، وتحقيق المساواة بين الجنسين

وتمكين المرأة، وخفض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) وضمان توفر أسباب بقاء البيئة، فضلاً عن شراكة عالمية من أجل التنمية.

إن كل تلك الأهداف، تتجمع في إطار هدف واحد هو توفير الأمن للإنسان. وهي – من الجانب الإجرائي – تضع على الخدمة الاجتماعية مسؤولية كبرى تتمثل بضرورة توسيع الرؤية، أو إطار التعامل، على نحو يبدو فيه الفرد والمجتمع، وجهان لحقيقة واحدة، وكما هو ملاحظ الترسيمة التالية.

أن من الأهداف الأساسية للخدمة الاجتماعية هو مساعدة الأفراد والجماعات على تجاوز أزماتهم الشخصية والاجتماعية، وتمكينهم من الاشتراك في حياة مجتمعهم وعلى النحو الذي يعزز شعورهم بالمواطنة، حقوقاً وواجبات، ويؤكد قدرتهم على التحكم بمصيرهم وممارسة اختياراتهم. وكل هذه الأهداف تنسجم مع حقيقة أن أمن الإنسان هو جوهر عملية التنمية المستدامة بوصفها توسيع لفرص الناس واختياراتهم وتعزيز قدراتهم من خلال إعادة تشكيل رأس المال الاجتماعي بدون التضحية بحاجات الأجيال القادمة. فهي تنمية مستدامة، توزع ثمار التقدم الاقتصادي على نحو عادل، وتوفر للمرأة فرص التكافؤ، وهي تركز في أولويتها على الفقراء من خلال توسيع فرص حياتهم وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات. فهي أذن تنمية لأجل الطبيعة ولأجل الفقراء، والأطفال والنساء، وقد لخص أمارتيا سن كل هذه العناصر والجوانب بعبارة موجزة وهي (التنمية حرية)*

**ترسيمة إيضاحية**

**العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والأمن الإنساني**

**وأهداف الألفية التنموية**

| نمط الخدمة الاجتماعية | نمط الأمن ومجالاته بحسب مفوضية الأمن الإنساني | أهداف الألفية |
|---|---|---|
| الخدمة الاجتماعية الصحية( المرضى/ المعوقون/.. ) | الأمن الصحي<br>الأمن الغذائي | الهدف الرابع تخفيض معدل وفيات الأطفال<br>الهدف الخامس (صحة الامهات<br>الهدف السادس ( مكافحة الإيدز) |
| الخدمة الاجتماعية المدرسية | الأمن الثقافي | الهدف الثاني (تحقيق التعلم الإبتدائي)<br>الهدف الثالث (تعزيز المساواة بين الجنسين) |
| تمكين الفقراء ومساعدة الأسر الفقيرة | الأمن الاقتصادي | الهدف الأول (القضاء على الفقر والجوع) |
| تنظيم المجتمع<br>تقديم العون في حالات الكوارث والازمات | الأمن المجتمعي<br>الأمن البيئي | الحفاظ على صحة بيئة المجتمع |

* وهو عنوان كتابة ( Development is Fredom )

أن التقسيم الكلاسيكي لمجالات الخدمة الاجتماعية ( فرد / جماعة / تنظيم مجتمع ) هو في الواقع تقسيم نظري وتعليمي، فالمشكلات الفردية لا تنفصل عن بيئة الفرد، الطبيعية والاجتماعية ولا تنفصل عن نمط علاقته بمؤسسات مجتمعه، والأدوار التي يمارسها والعقبات التي يواجهها. فالفرد منذ مولده هو (مشروع اجتماعي) ولذلك قال علماء الاجتماع أن الفرد والمجتمع هما وجهان لحقيقة واحدة. وبالمقابل فأن أمن الإنسان لا يتجزأ. ومن المعلوم أن الحاجة إلى الأمن Safety need تأتي من المستوى الثالث للحاجات الهرمية التي ابتدعها ماسلو إذ أنها تأتي بعد أن يشبع الإنسان حاجاته المادية والفسيولوجية، حتى تصبح الحاجة إلى الأمن بعدها مسألة ملحة بوصفها دافع للبقاء الذاتي ولذلك

فهي تتضمن المحافظة على الممتلكات الخاصة والحصول على مصدر للدخل يتمكن الفرد من تأمين الطعام والمأوى [7]ص:١٨٣.

ويلاحظ أن مجالات الخدمة الاجتماعية تشكل أطاراً تتفاعل فيه معطيات علوم عديدة لعل في مقدمتها علوم الاجتماع والنفس والانثرويولوجيا فضلا عن الطب وغيرها. وحين نحلل مفهوم الأمن نجد أن أساسه سايكولوجي، إذ يتعلق بشعور الفرد بالهدوء والطمأنينة والتحرر من القلق، لكن ذلك الأساس يتسع ليشمل أدوار الفرد الاجتماعية وخوف الفرد على إنجازاته وعلى مكانته، وعلى تصوراته عن تقويم الناس لشخصيته وسلوكه أن المريض (على سبيل المثال) ليس مجرد فرد يحتاج إلى مساعدة من نوع معين، بل هو أيضا، عضو في جماعة، وأن مرضه قد يلحق به وبصحة Stigmويؤثر على تصوراته عن ذاته، وعلى تصورات الناس عنه ولا شك أن العامل في مجالات الخدمة الاجتماعية يدرك هذا التداخل المعقد ما بين الفردي والاجتماعي والثقافي، كما يدرك أن أمن الإنسان وشعوره بالطمأنينة لا ينفصل عن علاقاته الاجتماعية. وأنه حين يتعامل مع مجموعة من الأطفال في مؤسسة ايوائية أو حين يمارس نشاطه في مركز للشباب، أو مؤسسة للتأهيل النفسي، فأن من أهم أهدافه أن يجعل هؤلاء يشعرون أنهم أمنون على ذواتهم من حيث الحاضر والمستقبل، وأن لهم قيمتهم الإنسانية، وأن المجتمع يتوقع منهم المشاركة في مجريات حياته كجزء من حقوق المواطنة وواجباتها. كذلك الحال بالنسبة للاخصائين الاجتماعين في تنظيم المجتمع، إذ التنظيم يعني إلى جانب التنسيق استخدام برامج للإصلاح وتنظيم الجهود وتوحيدها وتعاون الأفراد لتحقيق برامج الإنعاش الاجتماعي، وتنظيم نشاطات الهيئات والجماعات التي تقدم الخدمة في مجالات الرفاهية الاجتماعية وخاصة في مجال انحلال وتفكك العلاقات الاجتماعية في المجال الاقتصادي والأسري مثل الفقر والتشرد والتسول إضافة إلى الجوانب الصحية، فالتنظيم في مجال الخدمة هو كل الجهود المبذولة لخدمة الطبقات الفقيرة والمحرومة والمحتاجة إلى رعاية اجتماعية وصحية خاصة [8]ص:١٨-١٩ أنها – باختصار– جهد يبذله الأخصائيون الاجتماعيون لمساعدة أناس أو جماعات فاقدة للأمن الإنساني، فضلا عن أن الأهداف المشار إليها هي في الواقع أهداف ذات طبيعة تنموية وليست مجرد إعانات طارئة.

أن أوضح الأمثلة على صلة الخدمة الاجتماعية، وخصوصا خدمة الفرد، بالأمن الإنساني هي تلك التي تتعلق بفئات تعاني من انكشاف غطاء الحماية الاجتماعية الذي توفره مؤسسات مجتمعية، مثل الأسرة والمؤسسة الاقتصادية فأطفال الشوارع والمتسولون والمشردون هم أفراد، وفئات تفتقر إلى الأمن، ولا بد للأخصائي الاجتماعي من أن يعيد بناء علاقاتها الاجتماعية لكي يتحقق لها الأمن. فالطفل يشعر بالتهديد ويتملكه الخوف والقلق حين يفتقر إلى الغطاء الأسري والفرد ينتابه القلق حين يفتقر إلى فرصة عمل وقد أطلق كارل مانهايم على حالة كهذه مصطلح أللأمن غير المنظم فهو يختلف عن حالة أللأمن التي تمثلها ظاهرة الآنومي أو اللامعيارية الاجتماعية كما وصفها علماء مثل دركهايم وروبرت ميرتون [9] ص:٢٥٣ والتي تتصل بصميم البنية الاجتماعية. لقد لا حظنا في بعض مناطق بغداد، وبعد انهيار مؤسسات الدولة في نيسان ٢٠٠٣ ازدياد إعداد أطفال الشوارع على نحو لافت للنظر، وقد تبين من خلال بعض الدراسات، أن هؤلاء الأطفال فاقدون للأمن لأسباب تتعلق بأوضاعهم الأسرية بشكل خاص فهم كانوا يعانون من العنف الشديد داخل أسرهم مما يعني أنهم فاقدون أصلا لغطاء الحماية الأسري، و أسرهم قد قضي عليها أو تفككت بفعل الأعمال العسكرية التي رافقت الاحتلال الأمريكي، أو تمخضت عنه. وقد حاولت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية(*) أن توفر غطاءاً بديلا للحماية يوفر لهؤلاء الأطفال الأمن والطمأنينة وذلك من خلال مؤسساتها الايوائية للأيتام ومن في حكمهم أو للمشردين، إلا أن ذلك الغطاء لم يكن كافيا وبالتالي فأن جهود الأخصائيين اصطدمت بمصادر تهديد جديد أفضت إلى الفشل في كثير من الأحيان إذ أن معظم أولئك الأطفال أصبحوا مدمنين على المخدرات وبالتالي لا يطيقون البقاء في

---

* راجع د. كريم محمد حمزة – أطفال وأخرون للأمن الإنساني – دراسة مقدمه إلى مشروع التنمية البشرية الوطن.

المؤسسة الايوائية كما أن علاقاتهم فيها لم توفر لهم بديلا كافيا عن علاقاتهم مع أطفال وأناس في الخارج أو في الشارع حصراً [10]عام ٢٠٠٥.

لقد خسر أولئك الأطفال أمنهم الأسري، وتبعه أمنهم التعليمي، والصحي والغذائي حيث أن كثيرا منهم يتعرضون للاغتصاب وسوء التغذية والعنف الجسدي ويفتقرون إلى الرعاية الصحية، وكلها أحوال تدلل على أن مجالات الأمن متداخلة، وان على الأخصائي الاجتماعي أن يأخذ بعين الاعتبار هذا التداخل وان يبحث عن صيغ عمل جديدة.

أن ما ذكرناه عن الأطفال، يمكن أن نذكره عن مناطق السكن العشوائية على أطراف المدن، إذ في المناطق الداخلية المتخلفة Slums فيها. إذ أن حالة اللاّأمن هي حالة مركبة ذات عناصر متداخلة، تتبادل التأثير وظيفياً، ولا يستطيع الأخصائي الاجتماعي أن يفترض أنه سينجح إذا تعامل مع كل عنصر منها بمعزل عن الآخر .بل لا بد له من (رؤية كلية) تقدم على أساس أن الافتقار للأمن الشخصي أو الاجتماعي يكاد أن يكون لب كل مشكلة بما في ذلك مشكلة الحاجة إلى الترويح أو الترفيه. فالملاحظة الميدانية تظهر أن حالة اللاّأمن في العراق فرضت على الأسرة العراقية عزلة شديدة، ولم تعد المؤسسات الترفيهية، كالنوادي والمتنزهات أو السفرات السياحية وغيرها تحظى بالاهتمام إذ أن الأسرة تفضل البقاء في المنزل للحفاظ على أمنها، لكن هذه العزلة تفرض عليها أيضا مشاعر القلق، والرتابة، والانقطاع عن الأقارب، مما يوجد عناصر جديدة من عدم الارتياح، وخصوصا مع انتشار إشاعات العنف الدموي ووقائعه، ومع الأعمال العسكرية اليومية. وهنا يبدو الأخصائي الاجتماعي في حالة مواجهة مع جوهر العزلة الاجتماعية للأسرة ونعني به الافتقار إلى الأمن.

ثالثاً: ما هو المطلوب من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين على وجه الخصوص:

لعل من المفيد أن نلاحظ أن الخدمة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، لم تعد مجرد نشاط طوعي، أو تجريبي، بل أصبحت جهداً مؤسساً Institutionalized والمؤسسة نتاج التشريع الوضعي قبل أن تكون نتاج المعايير والأعراف التقليدية ولذلك فأن كل مؤسسات الخدمة الاجتماعية، للأيتام، أو المسنين، أو الجانحين أو الجماعات ... الخ، تستند إلى قوانين وتعليمات رسمية، وبالتالي فأن من الصعب تغيرها بين يوم وليلة خصوصاً وأن نفط مؤسسة يعني من جانب معين أساليب العمل والإحساس والتفكير المتبلور والثابتة إلى حد ما. فهي حالات من السلوك تم تصديقها من قبل أحد هيئات المجتمع [11]ص:٤٧٨. أن هيئات علمية عديدة، مدفوعة ومؤيدة بأبحاث علمية تؤكد – على سبيل المثال – ان الرعاية المؤسسة للأيتام غير مفيدة أن لم تكن ضارة. وأن من الأفضل أن يعيش الطفل ضمن أسرته الطبيعية أو ضمن أسرة بديله(*) غير أن إلغاء المؤسسات الإيوائية وإيجاد بدائل لها ليس سهلاً.خصوصاً وأن الأمر يتعلق بنمط من الفلسفة وأبت على استخدامها الجهات المعنية – مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – كمرجعيات للسياسات الاجتماعية والعمل الاجتماعي.

من جانب آخر فأن كثيراً من الأخصائيين الاجتماعيين وخصوصاً في العراق يعتقدون أن واجباتهم مؤسسية. أي أنهم معروف للعمل كباحثين في مؤسسات الأيتام أو المسنين أو المعوقين ... الخ. مع أن دور الأخصائي الاجتماعي من حيث علاقة ذلك الفرد وبالأمن الإنساني يجب أن يتعدى ذلك إلى التعامل مع مشكلات تعليمية (كالرسوب والتسرب) وبيئته (كالتلوث والسبل العقلانية لاستثمار موارد البيئة) وصحية (مثل سوء التغذية واستخدام مواد يمكن أن تؤدي إلى مخاطر صحية). كذلك فأن من أهم مهام الأخصائي الاجتماعي هو أن يخرج إلى المجتمع المفتوح، لكي يتفاعل مع

---

* أكدت الدراسات التي قدمت إلى مؤتمر وزراء الدول الإسلامية المعنيون بالأطفال – القاهرة – ٢٠٠٦ – على أن الرعاية المؤسسية ليست فعالة.

الفئات المهشمة والفقيرة وذلك لحثها على تأخذ بزمام المبادرة في تغيير أوضاعها لا أن تعتمد على الإعانات أو على ما تقدمه الدولة من خدمات.

أن دور الأخصائي الاجتماعي ينبغي أن لا ينقطع عن أهداف الألفية التنموية فهو، بحكم اختصاصه، يستطيع أن يسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق تلك الأهداف وخصوصاً في بلد مأزوم كالعراق، يحتاج إلى طاقات أبنائه أيا كانت اختصاصاتهم. بل أن الأخصائي الاجتماعي، وهو يلاحظ، حالات التهجير القسري، والعنف الدموي، وهدر المال العام، والتمييز ضد النساء، وغير ذلك من الظواهر، يستطيع، مع الثقة بالنفس، والإيمان بالوطن بيتاً للجميع أن يسهم في حل الكثير من المشكلات غير التقليدية في أدبيات الخدمة الاجتماعية والتي تدخل كلها، أو بعضها على الأقل ضمن قائمة مفردات الأمن الإنساني.

من جانب آخر لا بد من الاعتراف بأن الأخصائيين الاجتماعيين في العراق لا يتلقون إلا القليل من الخبرات العملية الناجحة عن التفاعل مع المجتمع ولا اعتقد أن ذلك يرجع للأوضاع الأمنية الحالية وأن كان لها تأثيرها. إذ أن طلبه الاجتماع، ومنذ سنوات سبقت الاحتلال (نسيان ٢٠٠٣) انقطعوا كلياً أو جزئياً عن التدريب العملي. أن الدراسة النظرية لوحدها غير كافية، في ظروف العراق الصعبة لا بد للأخصائي الاجتماعي أن يدرك أن أمن المواطن متعدد الأوجه والمجالات وأن عليه أن يكون حاضراً ومؤتمراً في كل مجال.

**الخاتمـــــــة:**

لقد أصبح العالم أكثر تعقيداً، وتعددت وتكاثرت مصادر التهديد للأمن الإنساني سواء في الطبيعة أو في المجتمع، كما أن الأمن الشخصي، إذ يتداخل مع الأمن المجتمعي، فأن الظاهرة تصبح على درجة أكبر من التعقيد. لقد ظهر مفهوم الخدمة الاجتماعية قبل أن يتبلور مفهوم الأمن الإنساني بعقود من الزمن، لكنهما في الواقع متداخلان فالخدمة الاجتماعية بإجراءاتها وأهدافها الوقائية والعلاجية تستهدف توفر حالة من الأمن الصحي، أو الاقتصادي أو النفسي، أو الأسري.... الخ للإنسان. غير أن تعقيد حالة أللأمن في المجتمع الإنساني المعاصر تتطلب تطوير الآليات وبرامج الخدمة الاجتماعية بل – وأيضا – لأطرها المرجعية من حيث صلتها بمفاهيم التنمية البشرية المستدانة، وأهدافها الألفية ومن حيث تقديم الخدمات التي تقدم في مؤسسات مقابل تلك التي تقدم في المجتمعات والجماعات الطبيعية.وفي حالة العراق لا بد من القول إننا في مجتمع مأزوم وأن ذلك أسباب عديدة متداخلة لا مجال لتناولها وتحليلها في هذه العجالة، إلا أن تعددها وتعقيدها لا ينبغي عظمة المسؤولية التي تقع على أساتذة الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وعلى طلابهما بالضرورة. أن من المفيد أن نطرح على أنفسنا أسئلة جديدة تتطلب الإجابة عليها مشروعات جديدة. أسئلة مثل:

- هل هناك إجراءات مؤسسية وغير مؤسسية، للتعامل مع أطفال الشوارع بدل إلقاء القبض عليهم وجعلهم نزلا في مؤسسات مغلقة؟ أليس من المفيد أن توجد آليات للدمج الأسري، أو للأسر البديلة، أو للمراكز المفتوحة؟
- كيف نتعامل مع حالات التهجير. أن وزارة الهجرة لا تملك خبرات اجتماعية كافية ومؤثرة مع أهمية هذه الخبرات.
- كيف نجعل الخدمة الاجتماعية جزءاً من اهتمامات المجتمع المدني وأن نقلل من الاعتماد على الدولة تنظيماً وتمويلاً.
- كيف توجد مؤسسة للبحث الاجتماعي العلمي لتعزيز جهود الأخصائيين الاجتماعيين.
- كيف نشرك المواطن، فرداً وجماعات في نشر وعي اجتماعي يجعل الخدمة الاجتماعية بمثابة ثقافة شعبية.

أن على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن تتخلص عن دورها الإحتضاري للخدمات الاجتماعية، وهي قد بدأت بالفعل هذا التطور من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني، ودراسة إمكانية السماح بظهور مؤسسات أهلية للأيتام والمسنين.

ومع ذلك أعتقد أن ما نحتاجه اليوم هو: رؤية جديدة للعمل الاجتماعي في العراق.

**المصادر:**


مرتبة حسب ورودها في الصفحات

1- UNDP Human Secrity, Framwork and National Humau Develop ment- Paper No. 5- p4.

٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرر التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، صفحات متعددة.

٣- تقرير الراصد الاجتماعي، الخوف والعوز عقبتان في وجه الآمن الإنساني،٢٠٠٤.

٤- د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني، أمن الدول أم أمن الناس، بغداد، ٢٠٠٧.

٥- د. ناهدة عبد الكريم حافظ، الأمن الإنساني وشبكة الحماية الاجتماعية، بحث مقدم إلى ندوة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حول شبكة الحماية الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، الواقع والأفاق ٢٠٠٦.

٦- الدخيل عبد العزيز عبد الله، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية عمان، دار المناهج، ٢٠٠٦.

٧- السكوا، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب أسيا، الدراسات الاجتماعية في البلدان العربية، نيويورك، ٢٠٠٣.

٨- د. عادل شكاره ود. عبد المنعم الحسني- التخطيط الاجتماعي- بغداد – دار الحكمة ١٩٩٢.

٩- حول مفهوم الأنومي، د. سامية و محمد جابر، الفكر الاجتماعي، بيروت، دار العلوم العربية، ١٩٨٩.

١٠- د. كريم محمد حمزة و د. عدنان ياسين، المؤسسات الإيوائية للمشردين، دراسة قد قدمت إلى ندوة وزارة العمل حول نفس الموضوع، ٢٠٠٥.

١١- حول مفهوم المؤسسة المذكور في:- ر. بورون وبوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة د.سليم حداد، بيروت، مؤسسة الدراسات.